بيع معاوية للأصنام

١ - تهذيب الآثار للطبري - (ج ٤ / ص ٣٩٩) : وحدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا عبد الرحمن ، قال : حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، قال : كنت مع مسروق بالسلسلة ، فمرت عليه سفينة فيها أصنام ذهب وفضة ، بعث بها معاوية إلى الهند تباع ، فقال مسروق : « لو أعلم أنهم يقتلوني لغرقتها ، ولكني أخشى الفتنة ».

التعليق:

السند صحيح على شرط الشيخين، رويا من طريق ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق ..الخ، وبيع الأصنام محرم بالإجماع[1]، ثم معاوية لم يبع الأصنام من حاجة، فقد كان أغنى أهل زمانه، وإنما كان يتاجر بها كما يتاجر في الخمر، تحقيقاً لحديث (لا أشبع الله بطنه) فكان لا يشبع من مال ولا طعام، ومتاجرته بها هنا متاجرة في الكفر والشرك، وهذه ردة عند الوهابية، وخاصة في تلك الأيام التي لم تخلُ من عبادة الأصنام، لأنها ليست كسائر البيوع المحرمة، أما اليوم فقد يترخص بعض الفقهاء في بيوع التماثيل لأنها لا تعبد وإنما تتخذ للزينة ولكن يجب أن يجمعوا على تحريم بيع الأصنام المعبودة.

٢ - وفي أنساب الأشراف - (ج ٢ / ص ١٢٢) : وحدثنا يوسف وإسحاق قالا: جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال: كنت مع مسروق بالسلسلة فمرت به سفائن فيها أصنام من صفرٍ تماثيل الرجال، فسألهم عنها فقالوا: بعث بها معاوية إلي أرض السند والهند تباع له، فقال مسروق: لو أعلم أنهم يقتلونني لغرقتها، ولكني أخاف أن يعذبوني ثم يفتنوني، والله ما أدري أي الرجلين

[1] وكان سمرة بن جندب من أيام عمر يبيع الخمر- وهو على شاكلة معاوية وكان والي معاوية على البصرة فيما بعد !- ففي صحيح البخاري - (ج ٢ / ص ٧٧٤): حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال أخبرني طاوس أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول : : بلغ عمر أن فلانا باع خمرا فقال قاتل الله فلانا ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال (قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها) اهـ و(فلان) في الحديث هو سمرة بن جندب ولكن البخاري يخفي اسماء النواصب كمعاوية وسمرة ومروان إذا لحقهم ذم كما هو معروف من منهجه، وهذه خيانة يحتج بها النواصب على تخوين أهل الأمانة، إذ يصبح من حججهم أن البخاري لم يذكر هذا! فصارت الخيانة علامة على الصدق، وصارت الأمانة دليل على البدعة والضلالة، وبهذا انقلبت الموازين.

معاوية، أرجل قد يئس من الآخرة فهو يتمتع من الدنيا أم رجل زين له سوء عمله اهـ .

ملاحظة: وقد يكون معاوية يشتري ويبيع في الأصنام

بل لا أستبعد أن تكون الأصنام تباع إلى معاوية، أو تهدى إلى معاوية، بدليل ما رواه بحشل في تاريخ واسط - (ج ١ / ص ٣٧): حدثنا أسلم قال ثنا وهب بن بقية قال ثنا حماد بن أسامة عن الأعمش عن أبي وائل[٢] قال: كنت مع مسروق بسلسلة واسط فمرت سفن فيها هدايا الى معاوية اهـ

والقرينة على ذلك أن الأصنام عند العرب لا تصنع من ذهب ولا فضة، وإنما الهنود هم من يصنع أصنام من ذهب وفضة.. فكان معاوية يستوردها ويشتريها ..وهذا له قرينة أخرى وهو حديث (يموت معاوية على غير ملتي) فكأنه يعبدها سراً من باب البغض للنبي (ص) فكأنه يقول : ... ها أنذا أعبد الأصنام يا محمد وألعن من يعبد ربك وأنا خليفة على أمتك وأحكم باسمك!

٣ -كلام الخلال :

دفاع النواصب عن معاوية ومحاولتهم تضعيف هذه الحادثة:

وقد أزعجت هذه الرواية النواصب لصحة إسنادها، فحاولوا تضعيفها ولو بتضعيف هذا الإسناد الذي هو على شرط الشيخين عندهم! ففي كتاب لأحد الدمشقيين المعاصرين اسمه زياد! فقال في أوراق له زعمها بحثاً ودراسات حديثية: من فضائل وأخبار معاوية دراسة حديثية - (ج ١ / ص ١١٦) يقول:

((ذكر الخلال في العلل (رقم ١٣٤): "قال مُهنّا: سألتُ أحمد [يعني ابن حنبل] عن حديث الأعمش، عن أبي وائل، أن معاوية لعب بالأصنام! فقال: ما أغلَطَ أهلَ الكوفة على أصحاب رسول الله [صلى الله عليه وسلم][٣]. ولم يُصَحِّح الحديث[٤]، وقال: تَكَلَّمَ به رجلٌ من الشيعة[٥]".

---

[٢] وكرره بعد صفحة في تاريخ واسط - (ج ١ / ص ٣٨) : حدثنا أسلم قال ثنا وهب بن بقية قال ثنا حماد بن أسامة عن الأعمش عن أبي وائل قال كنت مع مسروق بسلسلة واسط فمرت سفن فيها هدايا الى معاوية اهـ

[٣] ليس كغلط أهل الشام على من جمع بين الصحبة والقرابة! ولكن أحمد بن حنبل رحمه الله كان أموي الهوى، وينظر بعين واحدة وعمشاء أيضاً، فيبريء الدعاة إلى النار ويسكت عن الدفاع عن من يحبه الله ورسوله ويحب الله ورسوله فليس له كلمة واحدة في إنكار لعن الإمام علي على المنابر ولا ذبح الحسين بن علي ولا ذبح عمار بن ياسر وحجر بن عدي وأمثالهم من دعاة الجنة، ولم يشنع على أهل الشام لفعلهم تلك الجرائم، فقوله في أهل الكوفة هنا مردود، لا سيما وأن الإسناد وخاصة شاهد العيان (مسروق بن الأجدع وتلميذه أبا وائل فقد كانا عثمانيين فيهما بعض النصب، بل حصلت هذه القصة ومسروق أمير لبني أمية على السلسلة، لكن ليس كل

قلت – القائل مؤلف الكتاب- : يعني وَضَعه[6]، على أن الأعمش مدلس، ولم يصرّح بالسماع[7]، وأهل العلم يُعِلُّون بمثل هذا، ولا سيما عند النكارة[8].

النواصب على منهج واحد، فبعضهم ينكر المنكرات الكبرى كمسروق وأبي وائل، فنصبهم ليس كنصب ابن تيمية أو بعض غلاة الحنابلة، فلذلك نجد فيهم أحياناً بعض الصدع بالحق).

[4] حتى لو صححه أحمد فسيقول هؤلاء : اجتهد معاوية في بيع هذه الأصنام، وله أجر واحد على كل صنم يبيعه أو يشتريه، وكلما كثرت الأصنام زاد أجره، فما الفائدة إذن؟ وسيقوله صاحب هذا البحث بعد قليل!

[5] هذه دعوى من أحمد، فمن هو الرجل الشيعي الذي تكلم به؟ ها هو السند على شرط الشيخين؟ فأيهم تكلم به؟ إنما تكلم به مسروق بن الأجدع وهو سني مع قليل من النصب وهو من رجال الجماعة، ونقله عنه أبو وائل وهو سني مع قليل من النصب وهو من رجال الجماعة، ونقله عن أبي وائل؛ سليمان بن مهران الأعمش وهو سني ومحدث كبير وقد اتهم بالنصب أيضاً وانه أفسد حديث أهل الكوفة (قاله مغيرة بن مقسم وفيه نصب أيضاً) ولعله يقصد إكثاره من أحاديث أبي هريرة وتساهله مع مثل هذه الأحاديث، وقد كان أهل الكوفة يتورعون من الإكثار من الحديث عن المتأخرين ويتهمون صغار الصحابة كأبي هريرة بالتدليس والإرسال ونحو ذلك (اتهمه شعبة بالتدليس، فقال : كان أبو هريرة يدلس) فثلاثتهم مسروق وأبو وائل والأعمش أقرب إلى المدرسة السلفية من المدرسة الكوفية، بل بعضهم فيه نصب.

[6] من هو الذي وضعه؟!! ومن هو ذلك الرجل والإسناد سني؟ وهل كل شيعي لا بد أن يكون كاذباً؟ وهل كل سني لابد أن يكون صادقاً؟ بل هل كل مسلم صادق؟ وهل كل كافر كاذب؟ ألا تعقلون؟ إلى متى بيع الكلام بمثل هذه الجهالات.

[7] أحاديث الأعمش بالعنعنة في كل الكتب الستة، وكان يدلس فضعفوها إن كنتم صادقين، وكذلك الزهري كان يدلس وأحاديثه نصف الكتب الحديثية فضعفوها إن كنتم صادقين، وكذا سفيان بن عيينة والثوري وأبو إسحاق السبيعي وكل هؤلاء مدلسون وأحاديثهم تملأ الصحيحين فأخرجوها وانظروا هل يبقى لكم سبعون حديثاً أم لا؟! هؤلاء متلاعبون، فيضعفون الصحيح متى شاءوا ويصححون الضعيف متى شاءوا، وكأن معاوية هو واضع علم المصطلح عندهم، فما كان له فيجب تصحيحه ولو كان موضوعاً (وكل الأحاديث في فضله موضوعة وهاهم يصححون كثيراً منها) وما كان ضده فيجب تضعيفه أو تأويله (وهاهم يردون المتواتر في ذمه إما بتكلف التضعيف كما يفعل هذا الرجل الناصبي الدمشقي، أو بالتأويل كما يفعل قسم آخر من النواصب، أو بترتيب الأجر على الموبقات كما يفعل الفريقان في موبقات معاوية) والأمران في ابن تيمية ومن يقلده، وزاد ابن تيمية بترتيب الإثم على الواجبات الشرعية إذا فعلها من لا يحبه كما يفعل مع الإمام علي والحسين وأمثالهم ممن يحبهم الله ورسوله. فهؤلاء النواصب معاندون، ولا يثنون على أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم إلا من باب الدفاع عن معاوية فقط! فلا يظن أحدهم أن ثناءهم على بعض كبار الصحابة كان بريئاً، وإنما هو لاستقطاب الجماهير وحشد أكبر قدر منهم إذا جاء الأمر عند معاوية! وأذكر أنني في بداية الطلب كنت أذم بغي معاوية فقط مع ثنائي - يومها – وبغلو عن أبي بكر وعمر وعثمان، فلما أتى هؤلاء النواصب للدفاع عن معاوية بدؤوا ردودهم بالدفاع عن الأنبياء والمرسلين وأمهات المؤمنين والمهاجرين والأنصار ! ثم دافعوا عن معاوية؟ فعرفت عندها أن أصل الدفاع عن الصحابة إنما كان للدفاع عن معاوية، وأن الشيعة الأولى لم يكونوا في وارد التفتيش عن أخطاء أبي بكر وعمر وعائشة حتى اضطرهم النواصب إلى ذلك من كثرة ما يربط هؤلاء النواصب بين هؤلاء ومعاوية، ولذلك تجد هؤلاء النواصب لا يبالون من اتهام بعض أهل بدر بالنفاق كما فعلوا مع معتب بن قشير، ولا يبالون في اتهام بعض أهل بيعة الرضوان بالنفاق كعبد الرحمن بن

ونظيره -إن لم يكن أصله- ما تفرد بذكره ابن جرير في تهذيب الآثار (ص٢٤١ مسند علي) من طريق الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: كنت مع مسروق بالسلسلة، فمرت سفينة فيها أصنام ذهب وفضة، بعث بها معاوية إلى الهند تُباع!

عديس، ولا اتهام أهل بدر بالضعف في الحديث والجهالة والأعرابية كما فعلوا مع مدلاج بن عمرو السلمي والربيع بن مسعود القاريء وغيرهم من السابقين إلى الإسلام، فقد ضعفوهم في كتبهم الأولى في الجرح والتعديل، إذن فالدفاع عن الصحابة لعبة أموية لأجل تبرئة معاوية واتهام علي فقط، بل حتى لعن الإمام علي على المنابر لا يراه هؤلاء ويكتمونه عن أتباعهم، إنما يفتحون أعينهم على من يمس معاوية بعدل وإنصاف أما من ظلم الصالحين ولعنهم وقتلهم فلا يلتفتون إليه بل يحبون ذلك سراً ويتداولونه في مجالسهم ويتواصون به، كما يتواصون بمنهاج السنة والعواصم من القواصم وأمثالها من الكتب الأموية المعادية لأهل البيت بذكاء والمثنية على بني أمية بغباء! ومن اكتشف ذلك الغباء في الثناء فيمكنه أن يكتشف ذلك الدس في الخفاء، وكل محاسب على قدر عقله وإدراكه، فليعدّ له غداً عذراً مقبولاً على ألا يكون عذره (إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) فهذا العذر قد أخبرهم الله أنه غير مقبول، فليعدوا من الآن أعذاراً صحيحة، ويمكنهم أن يفتحوا معاهد علمية تبحث في الأعذار المقبولة عند الله، وليحاولوا أن يفهموا أنه من المحتمل على الأقل أن الله لا يتابع معاوية في مظالمه ولا ابن يتمية في عقائده! ولذلك فليفتشوا عن بدائل إذا أرادوا النجاة غداً، مع أنني أعرف أن الفتنة قد بلغت ببعض هؤلاء أنهم يفضلون نصرة معاوية حتى لو رأوه في النار، ولسان حالهم يقول (نار مع معاوية ومن معه من أهل السنة والجماعة ولا جنة مع علي ومن معه من أهل البدعة والضلالة)! لقد بلغت بهم الفتنة أنهم يقدمون الألقاب المذهبية على الحقائق الإيمانية، فالسنة عندهم ما قال أحمد وابن تيمية أنه سنة، والبدعة عندهم ما قالوا أنه بدعة، ولا تعويل عندهم على ما جعله الله ورسوله من الهدى مادام أن هذا الهدى لم يقبله ابن تيمية ولا التيار السلفي المغالي، فهذه فتنة عظيمة وقد توعد الله المؤمنين بالتمحيص وهذا منه (أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون؟) وليس هناك فتنة أعظم ولا أقبح من بغضهم الله ورسوله إذا حاما حول ذم معاوية! لأنه بهذا يصبح معاوية هو الإله الأعظم، وهذه الفتنة لم يجرؤ إبليس أن يعلمها شياطينه! فالذي أعرفه أن إبليس أمر أتباعه بعبادة الصالحين وليس الظالمين، كما أن من ادعى الألوهية من البشر لم يزعموا أن هذا هو دين الأنبياء، ولكن النواصب جمعوا بين أمرين لم يجرؤا على الجمع بينهما لا الأبالسة ولا الفراعنة.

[8] النكارة ليس موجودة إلا في مخيخ كل ناصبي، فالنكارة ترجع إلى النفس، ونفوسهم لا تقبل أن يكون معاوية داعية إلى النار رغم تصحيحهم للحديث، ولا تقبل أن يكون معاوية آثماً ولو تاجر بالخمر والأصنام وقتل الصالحين ولعن البدريين واستأثر بالفيء وحرم الأنصار.. كل هذه الأمور لا تستقر في نفوسهم ويسمونها منكرة، وعلى هذا فكل ذم لمعاوية هو عندهم منكر ولو نزل به جبريل ولقنهم أياها محمد، وبهذا نعقل كثيراً مما لم نكن نعقله من مكابرات خصوم الأنبياء من الكفار والمنافقين فحاربوا النبوات بمثل هذه العقول وليس بعقول أخرى، رغم تنوع الآيات وفلوج الحجج.

قلت: وهذا ليس أحسن حالا من سابقه، وتفرُّدُ ابن جرير[٩] بهذا السياق بهذا السند منكر جدا[١٠]، وأخشى أن يكون مدسوساً[١١]، فلم أقف عليه بتمامه في مكان آخر رغم التوسع[١٢]، بل لم يورده الرافضة في كتبهم[١٣]!
وقد يكون دخل عليه سياق في سياق[١٤]، فروى ابن أبي شيبة (٣٤/٧) عن أبي معاوية، حدثنا الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، أنه مر عليه وهو بالسلسلة بتماثيل من صُفْر تُباع.
ليس فيه ذكر لمعاوية[١٥].

---

[٩] كأن الرجل يضعف الطبري كله! قال المهلهل بن ربيعة : (أكليب كله؟ أيموت كله؟) ؟! فهذا المحقق المسكين يقول (تفرد به ابن جرير! وهذه الكلمة (تفرد) من الألفاظ المحببة عند أهل الحديث، ولها وجهان حق وباطل، وهي من مبهرجتهم المبطنة بتضعيف الكبار إن تجرأ هؤلاء الكبار ورووا ما كتمه المتذهبون كأحمد والبخاري (فهما يفتيان بإعدام الأحاديث التي تتكلم عن الصحابة كمعاوية! وهذه خيانة علمية، فما ذنب الطبري إن كان أميناً في نقل ما وصل إليه؟) فالذنب موجه إلى من كتم هذا الحديث رغم صحة سنده، وليس من كتبه ونقله، فسلفهم يحرقون ما لا يعجبهم ويفتون بكتم روايته، والخلف يقولون سلفنا لم يروِ هذه الأخبار وإنما تفرد بها فلان! وهكذا يتوزعون الأدوار فيدلي السابق للاحق ببهارج الحجج، ويعطف اللاحق على السابق ويحتج بخيانته على تخوين أهل الأمانة، فيصدق الكاذب ويكذب الصادق ويؤتمن الخائن ويخون الأمين، وهذه قد أخبرنا بها النبي (ص) لو كنا نسمع أو نعقل.

[١٠] قد عرفنا النكارة عندكم..

[١١] لا يا شيخ!...... تخشى؟ مادام أنك تخشى فخشيتك دليل منفرد على أنه مدسوس! لكن رجاء لا تخشى أن القرآن الكريم مدسوس حتى لا نتابعك.. دعنا في هذا الوهم المريح، وخذنا على قدر عقولنا!.

[١٢] توسعك ينبيء عن جهلك.. لعلك لم تتجاوز قراءة مجمع الزوائد وكنز العمال، ولو توسعت لعرفت أن هناك مصادر أخرى ذكرته قبل الطبري وقبل خشيتك المباركة.

[١٣] بل هذا في كثير من كتب الشيعة، والشيعة يذكرون في مثالب معاوية ما هو أعظم من هذا، ولا نأخذ منهم إلا ما روي عندنا أهل السنة وبسند صحيح وقرائن حافة، وإذا كان النواصب كهذا الرجل لا يقبلون ما رواه أهل السنة فكيف يبحثون في الرواية عند الشيعة؟..

[١٤] وقد يكون بعض أنصار معاوية يريدون التشويش والتمويه والتعميه .. ويلبسون الحق بالباطل ليدحضوا به الحق.

[١٥] القصة هي نفسها، ولكن أبا معاوية الضرير حرف الرواية وأخفى اسم معاوية، فقد رواه من هو أوثق منه وأكثر كاملاً من طريق شيخه الأعمش، فأبو معاوية الضرير هو المتهم هنا بإخفاء اسم معاوية، لأن فيه نصب أولاً، ولأن من رواه عن الأعمش في معاوية أكثر وأوثق من صديق هارون الرشيد، ولكن كما قلنا فالنواصب يستخدمون خيانة الخائنين في اتهام الصادقين، وقد ترك لهم سلفهم من المتعصبين تراثاً ضخماً من التعصبات والبتر والتحريف والإخفاء والجرح الظالم والتعديل الكاذب، ولو شئت أن أسرد من الأدلة والشواهد لفعلت حتى يقتنع من وفقه الله للإنصاف، ولا يخلو لي بحث من إضارة إلى بعض هذه الخيانات العلمية التي يغشى بعضها بعضاً، ويدعم بعضها بعضاً، فتأخذ معها كثيراً من مغفلي الصالحين، قال حذيفة في متقدمي الأئمة المضلين: (والله لا آسى عليهم إنما آسى على من يضلونهم من المسلمين).

وروى بحشل الواسطي في تاريخه (٣٧) من طريق حماد بن أبي أسامة، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: (كنت مع مسروق بسلسلة واسط، فمرت سفن فيها هدايا إلى معاوية).

فهذا عكس السابق، وليس فيه ذكر للأصنام[١٦].

وعلى فرض ثبوته لأبي وائل؛ فلا يُدرى مَن الذي أخبر مسروقاً ماذا بالسفينة؟ ولمن هي؟، وإلى أين تتجه؟[١٧] والظن أنه من بقايا المجوس والوثنيين[١٨]، فلا يصدَّق على معاوية رضي الله عنه[١٩]! ولا يَبعد أن

[١٦] إذا كان عكس السابق، بمعنى أن الأصنام تهدى إلى معاوية وليس تباع من معاوية فهو أعظم، لأنها هنا ستكون دليلاً على عودة معاوية لغرامه القديم كما عاد أصحاب موسى عليه السلام لغرامهم (اجعل لنا آلهة كما لهم آلهة) مع أن أقدامهم لم تذبل بعد من رهوة اليم،، ولا يضر إخفاء نوع هذه الهدايا (التي الأصنام) فأبو أسامة كان ذا هوى أموي، فمن السهل عليه أن يبتر الخبر ويحذف منه، فقد وصفه ابن سعد بأنه (صاحب سنة) وإذا قيل في الكوفي (صاحب سنة) فهذا يعني النصب ومعارضة الشيعة بغلو، لأن الكوفة يغلب عليها التشيع العلوي القديم على تقصير وتذبذب، وإذا قيل في البصري (صاحب سنة) فيعني أنه يشنع على القدرية ويبالغ في ذمهم، وابن سعد صاحب الطبقات كان منحرفاً عن أهل العراق - تبعاً شيخه الواقدي - وفيه نصب يسير أيضاً، لكنه أمين في النقل، ولكنه في الأحكام على الرجال والروايات ليس مؤتمناً ولكونه بصرياً أيضاً، وأهل البصرة يغلب عليهم النصب، وقد بتر أحد الرواة الخبر وإلا فما الفائدة في الرواية إذا اقتصرت على القول بأنه (مرت سفن فيها هدايا الى معاوية)! علماً بأن بعضهم بتر قول مسروق الذي استوفاه البلاذري، وبعضهم بتر رواية الطبري، وبعضهم بتر المبتور، وبعضهم حرفها، .. وهذا قد اعتدنا عليه في كل مثلبة في معاويةن أنها تتعرض للقضم حتى لا نفهم منها شيئاً! فهذه الرواية بتروها حتى فهمنا منها أن معاوية يقبل الهدية! وأن السفن تجري في الماء! وأن البشر يمكنهم رؤية السفن! هل هذه الفوائد هي التي أرادها رواة الخبر الأول؟.

[١٧] العجب من هذا الرجل كيف بلغ به التعصب هذا المبلغ، فأبو وائل ومسروق يخبران عن مشاهدتهما، ففي رواية الطبري التي على شرط الشيخين تقول : (عن أبي وائل ، قال : كنت مع مسروق بالسلسلة ، فمرت عليه سفينة فيها أصنام ذهب وفضة ، بعث بها معاوية إلى الهند تباع ، فقال مسروق : « لو أعلم أنهم يقتلوني لغرقتها ، ولكني أخشى الفتنة ».) اهـ فالذي أخبر مسروقاً وأبا وائل بكل هذه الأمور هو أربع أعين، اثنتان لأبي وائل واثنتان لمسروق (ولم نعلم عن أحدهما أنه كان أعور ولا أعمى) ثم كلاهما من رجال الدولة، فمسروق نفسه لأنه كان من رجال الدولة أيام معاوية وعمل لولاته زياد وابنه عبيد الله، وكان من ولاة تلك الناحية، وهو أعلم بما فيها وما يصدر عنها وما يرد إليها، فقد كان والياً على السلسلة - من حيث مرت تلك السفن- (والسلسلة ناحية بواسط)، ثم مسروق تابعي كبير ثقة عندهم بالإجماع رغم بعض نصبه القديم، وهو من رجال الكتب الستة، وهو تلميذ أم المؤمنين عائشة، وهو شاهد عيان رأى بعينيه ولم يستفهم أحداً، فلماذا يريد منه النواصب أن يسأل عما لا يجهله؟.

[١٨] هنا اخترع المؤلف واسطة بين مسروق وما رأى، ثم أخذ يناقش هذه الواسطة! وهل يوثق به أم لا؟! إذن فقد بقيت هذه الرواية ورطة كبرى أربعة عشر قرناً رغم كل عمليات البتر والإخفاء والتحريف حتى أتى هذا الناصبي وزاد في الإسناد زيادة من عندياته وأخذ يناقشها، وهذه فيها ذم لأبي وائل ومسروق، للأن هذا يعني أن مسروق بن الأجدع التابعي الكبير وأبا وائل التابعي

يكون المُخْبِر[20] يقصد الافتراء على معاوية[21] وإدخال التشنيع عليه، ومعلوم حال حديث جملة أهل الكوفة[22]، ولا سيما أن مسروقاً كان لا يفتش أحدا على السلسلة،

الكبير أيضاً أصبحا ألعوبة بيد المجوس والوثنيين؟ وكل أحاديثهما وآثارهما البالغة بالآلاف والتي قام على كثير منها كثير من الفقه والعقائد والتفاسير.. كل هذه تصبح مصادرها مجوسية أو وثنية ولو من باب الاحتمال، وما احتمل هنا يحتمل هناك، وبما أنهما لم يذكرا الواسطة هنا وزعما الرؤية والمشاهدة فمن المحتمل أن الفعل نفسه حدث في تلك الآلاف من الأحاديث والروايات، فلم يذكرا شيوخهما من الوثنيين والمجوس! وما تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال، وهنا تكون معظم فضائل أبي بكر وعمر التي رواها أبو وائل ومسروق مأخوذة من الوثنيين ومسروق، فالمؤلف هنا يخترع ما يضره ولا ينفع معاوية، فالمؤلف المسكين من حبه لمعاوية اخترع واسطة غير موجودة، وتلك الواسطة جعلها المؤلف بين عيني مسروق وتلك السفن قسراً! وبين عيني أبي وائل وتلك السفن قسراً أيضاً، ثم جعل الواسطة مجوسية أو وثنية! مع أن المجوس والوثنيين أوثق من هؤلاء النواصب، فليس كل كافر كاذباً، ولا كل مسلم صادقاً، والدليل على هذا يراه كل الناس في واقعهم مع أصدقائهم المسلمين وعمالهم من غير المسلمين، بل هذا المؤلف يكذب ويخترع مع أن مداد قلمه لم يجف في ذم الاختراع والكذب! ولا حول ولا قوة إلا بالله، ماذا فعل معاوية بهذه الأمة؟ وكيف استطاع أن يأطرهم على العمى والصمم؟.

[19] وكأن المؤلف مستعداً لقبول الصدق إن جاءه؟ أظن أنه لو نقل أحد عن رسول الله أنه رأى ذلك لقال هذا الناصبي، ربما واسطته وثنية أو مجوسية! هؤلاء النواصب أشربوا في قلوبهم معاوية؟ والذي لا يصدق الله ورسوله فيما قالاه في أهل الظلم، فلن يصدق من دونهما، حتى لو جمع بين السنة والنصب كمسروق وأبي وائل فلماذا هذا التعب في البحث عن (صدق مكذوب)؟ فالرجل يبحث عن كذب يأتي به صدق وهذا بحث عن العدم، فالمؤلف يريد أن يجد صدقاً يقول إن القصة باطلة! وهذا لن يحدث، لأنه أن أتى صدق بكذب لم يعد صدقاً!

[20] يقصد (المخبر الذي اخترعه) فالوضع لصالح معاوية موجود إلى اليوم لم ينقطع! وكل ناصبي وضاع بالفطرة، وهذا المخبر المفترض إنما احتمله المؤلف قبل سطرين وأصبح حقيقة قبل سطر وكذاباً في السطر الثالث! - مع أن مسروقاً وأبا وائل يخبران كشهود عيان- ثم أصبح هذا العدم محلاً للمناقشة وانه يريد وأنه يريد!

[21] من المفتري مسروق؟ أم أبو وائل؟ أم جرير بن عبد الحميد؟ أم سفيان الثوري؟ أم الطبري؟ أم من؟ .. من كذب أهل الصدق في صدقهم فهو الكاذب، ولو حصل الافتراء في ذم الشياطين فهو أقل إثماً من الافتراء في الثناء عليهم، هذا لو افترضنا أن الصحابة والتابعين قد افتروا على معاوية، فذم معاوية لم يأت في هذه القصة فقط، بل هناك من رواة الصحابة والتابعين من قال في معاوية أنه استسلم ولم يسلم، فهل سيكذبهم هؤلاء الحمقى أم سيخترعون لهم وثنيين ومجوساً يلقنونهم ذم معاوية؟..

[22] وهنا اختار المؤلف بدلاً من محاكمة ذلك المعدوم، أن يذم كل أهل الكوفة، ويضعف حديثهم، مع أنهم أصدق أهل الحديث قاطبة، حتى قال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج (لو حدثتكم عن ثقات أصحابي لم أحدثكم إلا عن نفر قليل من هؤلاء الشيعة – الكوفيين- الحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر ومسعر بن كدام) ذكر هذا بالأسانيد الصحيحة ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل في ترجمة شعبة ومنصور والحكم ومسعر، وصدق شعبة فإن أهل الأمصار لم يكونوا يسألون عن الإسناد سؤال الكوفة، ويكفي أن واضع منهج الجرح والتعديل واختبار السماع كان الكوفي عبد الغفار بن القاسم، وشعبة إنما هو تلميذ لأهل الكوفة في هذا العلم، ولولا تشيع أهل الكوفة لنقلوا عنهم هذا العلم.

ويقول لمن مر به: إن كان لنا معك شيء فأعطناه[٢٣]. كما عند ابن أبي شيبة (3/196) وبحشل (في تاريخ واسط: 37)

ثم.. ألم يجد معاوية سواحل يُرسل منها الأصنام إلا عبر مسافات داخل العراق؟![٢٤]

[٢٣] المسألة ليس فيها تفتيش، إنما فيها مشاهدة، فمال هذا الرجل لا يكاد يفقه شيئاً، ثم إخبار أبي وائل ومسروق بأن هذه السفن تحمل أصنام لمعاوية يدل على أن الأمر تكرر حتى عرفا ذلك وأصبح محل معرفة عندهما، وهذا ليس بغريب، ثم في رواية البلاذري أنه سأل أصحاب السفينة عما معهم فأخبروه بالخبر وهم أهل الشأن، ولم يفتروا على معاوية وهو ملك ظالم مشهور، ألا يخافوا العقوبة؟ هل يستطيع أحد المجرمين اليوم لو اكتشفت معه سفينة فيها مخدرات أن يقول إنها للحاكم؟ هذه عقوبته ستكون مهلكة، إذن فلو افترضنا أن أهل مسروقاً وأبا وائل لم يريا الأصنام، وأن أهل السفينة هم أخبروهم بذلك فهل يجرؤون على الكذب على الحاكم؟ لو كان هذا ممكناً لأوقف مسروق تلك السفن وأرسل إلى معاوية مستفسراً، لكنهما – وإن كان فيهما نصب – إلا أنهما يعرفان معاوية، ويعرفان أن هذه السفن والأصنام له.

[٢٤] بلى، لو كان عنده طائرات حديثة من نوع (جامبو) أو غيرها، لأرسل الأصنام عبر الجو إلى مطار بومباي أو نيودلهي، أو حتى حيدر أباد، ولم يتكلف نقلها عبر نهر الفرات من الرقة إلى الموصل إلى الكوفة إلى واسط إلى البصرة إلى بحر فارس إلى الهند! فالعراق هي بين الشام والهند، وأقرب الطرق بين الشام والهند لا يأتي إلا عبر العراق، لا سيما وأن الهند القديمة كانت تشمل الهند حالياً مع بعض باكستان وإيران، ولو أن معاوية بعث بها عن طريق البحر الأحمر ثم مضيق باب المندب ثم بحر العرب إلى الهند لكان أحمق كهذا المؤلف، ومعاوية نتفق معهم أنه كان داهية وذكياً، فلم يكن ليأخذ هذا الطريق الطويل، ولن يرسل تلك الأصنام من الشمال مروراً بأرمينيا وأذربيجان وبحر قزوين ثم فارس وخراسان ثم الهند فهذا طريق طويل أيضاً، فأفضل الطرق وأقصرها هو الخط المستقيم – خاصة وأن الحادثة حدثت قبل أن يخلق البرت آنشتاين بثلاثة عشر قرناً- بل إن انشتاين لم يضع نظرية النسبية الخاصة إلا عام (١٩٠٥م) ثم طورها في النظرية النسبية العامة عام (١٩١٧م) قبل حادثة سفن معاوية التي حدثت قبل سنة ٦٠هـن بل حتى نظرية آنشتاين فيما يخص الأطوال كانت تختص باالفضاء لا بالأرض فيما يظهر للقاريء البسيط، ومعاوية نقل الأصنام عبر الأرض لا عبر الفضاء، فأما الأطوال الأرضية فقد علمنا أن المسافة من الشام إلى الهند مروراً بالعراق هي أقصر بكثير من أن ينقلها عبر البحر الأحمر (بحر القلزم) أو البحر الأسود ثم أرمينيا وأذربيجان وبحر قزوين، مروراً بخراسان، فهذا طريق طويل ولا يسيطر معاوية على كل هذه البلدان، بعكس الطريق عبر العراق فهو طريق آمن وفي أيدي جبابرة من ولاته كزياد وابن زياد وسمرة بن جندب وغيرهم.. ولو أن هؤلاء النواصب يفهمون لنظروا في الخرائط فهذا أبسط ما يمكن أن يفهم به المسافات! فإن الأرض لم تتغير كثيراً عير الألف والأربعمئة سنة إلا سنيمترات قليلة، فلا يغير هذا في المسافات حتى يوهمنا هذا الرجل بأن العراق كان وسط أوروبا أو بجوار استراليا من جهة المشرق، أبداً لم يحدث هذا فالجغرافيا في عهد معاوية هي الجغرافيا اليوم باستثناء جفاف يسير في بعض فروع دجلة والفرات، ثم التصدير والاستيراد في الأصنام من الهند وإليها هو المعقول، دون الروم وأفريقيا، فالروم كانت نصرانية، والوثنية الأفريقية كانت فقيرة وبعيدة، أما الوثنية الهندية والصينية فهي غنية ومعروفة والتجارة مع الهند كانت قائمة من أيام الرومان والفراعنة، ثم إذا تم نقل حادثة وقعت في العراق فلا يعني هذا أنه لم يحدث مثلها في مصر أو أرمينيا، ولكن هذه حادثة عين لا يمنع من وقوع عموم لها في كافة الأطراف.

والحاصل أن الخبر كذب على معاوية بلا شك[25].

رواية الواقدي:

قال الواقدي: سبى عبد الله بن قيس بن مَخْلد الدِزَقي صقلية، فأصاب أصنام ذهب وفضة مكللة بالجواهر، فبعث بها إلى معاوية، فوجّه بها معاوية إلى البصرة لتُحمَل إلى الهند فتُباع هناك ليُثَمَّن بها[26]. (فتوح البلدان للبلاذري ص٢٧٨ وينظر الفتوح للواقدي)

الواقدي متروك[27]، ولم يذكر له سنداً، إلا أن في خبره دفعٌ[28] للمعنى الذي يشتهيه القوم، وأن ذلك لو صح! اجتهادٌ[29] من معاوية لإصابة الأفضل لبيت مال المسلمين[30].

---

[25] حتى كفار قريش قالوا عن القرآن وهو قرآن (إفك مبين)، فلم يكتفوا بوصفه بالإفك، بل زعموا أن هذا الإفك (مبين)، وهذا التأكيد القرشي كهذا التأكيد الدمشقي ليس دليلاً كافياً لنفي الحقائق، بل حتى قول المكابرين (لا شك) فهو يدل على أنهم في شك مريب.

[26] رواية الواقدي هذه إن صحت فهي تخفف جزءاً من جريمة معاوية، وتكشف لنا أن تلك الأصنام الذهبية المكللة بالجواهر لم تكن من بلاد العرب وإنما أخذها من صقلية وبعث بها إلى الهند، ولولا هذه الرواية لرجحنا أن معاوية يستورد تلك الأصنام الذهبية ويعبدها نكاية بالنبي (ص) كما ذكرنا سابقاً، ولكن إن صحت رواية الواقدي فمعنى هذا أن الأمر يحتمل أنه اقتصر على بيع الأصنام لا اشترائها، ورواية الواقدي هي كما ذكر بلا إسناد (فتوح البلدان - (ج ١ / ص ٢٧٨)): وقال الواقدي: سبى عبد الله بن قيس بن مخلد الدزقى سقلية فأصاب أصنام ذهب وفضة مكللة بالجواهر، فبعث بها إلى معاوية، فوجه بها معاوية إلى البصرة لتحمل إلى الهند فتباع هناك ليثمن بها.).

[27] الواقدي إمام في المغازي والسير وهو على الراجح ثقة وإنما ضعفه من لا يعرفه، وقد رويت قصة الأصنام بسند على شرط الشيخين فلم يأخذ به هؤلاء المتناقضون، فلا تحسبوا أن تضعيفهم للواقدي جاء من باب الحرص على العلم، إنما هذه لعبة أهل الأهواء، والواقدي محكم في هذا العلم (التاريخ) إن لم يعارضه من هو أوثق منه وأعلم.

[28] كذا قال! والصواب اللغوي (دفعاً) اسم إن مؤخر، إلا أن الأوهام اللغوية قد تقع، وأما من حيث المحتوى، فالمؤلف الشاطر يضعف هذا الإسناد ثم يتخذه دليلاً في هدم تلك الرواية التي على شرط الشيخين! فزعم أن هذا الخبر الذي ليس له إسناد يدفع ذلك الخبر الثابت بالسند الصحيح! فإن كان لا بد من دفع فالخبر بالسند الصحيح يدفع الخبر الذي لا إسناد له وليس العكس! مع أن هذا الخبر لا يدفع بل يؤكد ويفسر ذلك الخبر! فبيع الأصنام والمتاجرة بها ثابت سواء استوردها معاوية من صقلية وباعها إلى الهند، او جلبها من مصر أو الجزيرة .. لا يهم هذا بقدر ما يهم حدوث الفعل، فالذي يشرب خمراً فإن شرب الخمر يبقى حراماً سواء تم استيراده من بلد أو صناعته في البلد.

[29] إذن ففي النهاية كما توقعنا، سيكون معاوية مأجوراً على المتاجرة بالأصنام، كما جعلوه مأجوراً على المتاجرة بالخمر وتعامله بالربا و قتاله لعلي وقتله لعمار وقتله لحجر وسمه للحسن ...الخ كل الجرائم والذنوب التي ارتكبها هو مأجور عليها عند هؤلاء النواصب لأنه بزعمهم اجتهد! ولكن غيره من أهل العبادة ممن يعبد الله مخلصاً كعباد الصوفية والمعتزلة والشيعة لا يقبل منهم الاجتهاد حتى لو اجتهدوا، بينما هو يدعى له الاجتهاد حتى لو لم يجتهد، وهم آثمون إن تاجروا في النبيذ وهو مأجور إن تاجر في الخمر، هم آثمون إن خرجوا على الظالم، لكنه

وانظر أمثالَه في علل الخلال بعدَه[٣١].

وقد قال الحافظ ابن عساكر [٣٢]في تاريخه (٣٦٥/١):

"كان بين أهل الشام وأهل الكوفة إحن"[٣٣]. اهـ

مأجور إن خرج على العادل .. وهكذا، فهؤلاء في النتيجة النهائية: لا يوجبون على معاوية طاعة الله ورسوله، وإنما يوجبون على الله ورسوله اتباع اجتهاد معاوية ، وإلا فليس الله بإله، ولا محمد برسول! أنا جربتهم أكثر من عشرين عاماً فوجدت الخلاصة هي هذه عند كثير منهم، أما بعضهم فلا، وهم لا يقولون هذا صريحاً لكن هذا هو الوجدان العام والشعور العام الذي اكتشفناه بعد طول صحبة وحوار في هذا الموضوع، وكنت أريد أن أفهم هذا العناد للنصوص من أجل معاوية، فلم أجد تفسيراً إلا أنه عقوبة من الله لمن لا يفعّل ما أعطاه الله من نعم وخاصة نعمة العقل والحواس.

[٣٠] وكأن مال المسلمين هو للمسلمين! هذا المال مال معاوية لا مال المسلمين، كأنه لا يعرف الحديث ولا أقول التاريخ، فالحديث نفسه قد جاء في وصف ملك معاوية بأنه ملك عضوض، وأن بني أمية سيخذون مال الله دولاً، وأن أول من يبدل سنة النبي (ص) سيكون رجل من بني أمية، وهو معاوية، أما التاريخ فحدث ولا حرج، فهذه من الصفايا التي كان يصطفيها معاوية، حتى في الفتوح كان يصطفي الصفراء والبيضاء وعليها قُتِل الصحابي الحكم بن عمرو الغفاري بخراسان لأنه رفض أن يصطفي لمعاوية الصفراء والبيضاء، ولو كان في معاوية قليل من دين – فضلاً عما يظن هؤلاء الحمقى بأنه على تدين عظيم- لكسر تلك الأصنام ثم باعها ذهباً، بدلاً من أن يبيعها أصناماً بصممها وصمتها.

[٣١] كل تلك العلل معلولة ولي معها بحث آخر..ويكفي أن جامعها أبو بكر الخلال (٣١١هـ)، وكان حنبلياً ناصبياً يعرف ذلك من قرأ علله، وهو من نقل أن مذهب أحمد عدم التربيع بعلي في الفضل! وإنما في الخلافة فقط! والحنابلة مشهورون بالنصب إلا أنهم أخف من أهل الشام فهم لا يلعنون علياً ولكنهم يخفضون ما أمكنهم تخفضيه من حب علي وفضله إلى أقل حد ممكن، وهذا البخل مع علي من باب حسد الناس على ما آتاهم الله من فضله، يقابله كرم كبير في إضفاء الفضائل المكذوبة على معاوية، من باب المحاججة عنه في الحياة الدنيا، مع الدفاع عمن لعنه وأبغضه، والتشنيع على من أحبه وناصره، فهم يحبون علياً من جهة شخصه حباً يابساً كحب الأواني المنزلية، ولكن حبهم لغيره يزيد على محبة الله ورسوله، وهم أيضاً يبغضون علياً من جهة آثاره وأصحابه، هم يريدونه صحابياً جامداً لا يحارب معاوية ولا يحتج بفضله ولا يعزل الظلمة، أنما لو أن علياً أقر معاوية وأكل معه الدنيا وباع الأصنام لفضلوه على أبي بكر وعمر بسهولة، ففضائله تشفع له في هذا، فمشكلتهم مع الإمام علي أنه حارب إمامهم ومنهجه في السياسات والأموال وفقأ عين الفتنة، فهذه لن ينساها هؤلاء النواصب لعلي بن أبي طالب، ولا بد أن يتتبعوه في كل فضيلة له وكل صاحب وكل محب، فما لم يستطيعوا بثه من بغض له بثوه في محبيه وأصحابه، مثل معاوية تماماً في بغضه للنبي (ص) لم يستطع أن يجاهر به فبثه في بغض علي بن أبي طالب ومقاتلته ولعنه على المنابر، فالمنهجان يخرجان من خرق واحد.

[٣٢] ابن عساكر مؤرخ دمشقي (٥٧٩هـ) وفيه نصب، وقد أنكر عليه حتى النواصب – كالذهبي وابن كثير- توسعه في سرد فضائل موضوعة في فضل معاوية مع عدم التنبيه عليها، فكيف لو أنصفوا تمام الإنصاف؟ .

[٣٣] ما ذكره ابن عساكر صحيح، ومن الطبيعي أن تكون هناك إحن بين دعاة الجنة ودعاة النار، بل من واجب دعاة الجنة أن يبرؤوا من دعاة النار والمنافحين عنهم، وابتلاء الناس بعضهم ببعض سنة الله في خلق البشر، وإنما الغريب أن يستدل دعاة النار بالنصوص الشرعية على أن الله يحب الظالمين الكاذبين ويبغض العادلين الصادقين، فهذه زيادة في الفرية على الله، وصدق

من قال (لقد ترك لنا معاوية في كل زمن فئة باغية)، وهذه الفتنة بمعاوية ستقود هؤلاء يوماً من الأيام للهمس بذم النبي (ص) واتهام القرآن، وهذا ابتلاء أيضاً، وابلغ الابتلاء هو الابتلاء بالعصبية، وما أهلك إبليس غيرها، والعصبيات المذهبية اليوم في الفتنة والابتلاء كعصبيات العرب بالقبيلة في عهد النبوة، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون، سواء كان هؤلاء الظالمون معاوية ومن أطاعه في عصره، أو من عبد منهجه بعد عصره، كهؤلاء النواصب المغترين بالكثرة والمدافعين عن الظلمة ومظالمهم، والحمد لله القائل: (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا (١٠٩) [النساء/١٠٩]) أحبك يارب!.